اي بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد هنا ان التعليق والباء داخلة
على المقصور وهما خص به الافعال القلبية المترفة ايضا
جوز كونها فاعلها ومفعولها ضمير ين متصلين متحدين معنى نحو
ان مراد استغفر وظننتني داخلا وظننتك داخلا وهل يجوز
وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالمة قال ابن
كيسان نعم والاكثرون والاولى الحق عدم ذلك لان مبنية الحكمة
لكثرة وعدم وفقد ووجد بمعنى علم ولا يجوز ذلك في بقية
الافعال فلا يجوز ضربتني مثلا بالاتفاق وعلة ستيعرف به
بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب اني ظلمت نفسي وقيل
لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل ليلا يجتمع ضميران احدهما
مرفوع والاخر منصوب وهما لشيء واحد وقيل لان الغالب
في غير افعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربني
مثلا لربما نسبق الى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تكفه
حركة المضمر على دفع ذلك واما افعال القلوب فمفعولها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافا
الى الاول فجاز فيها ذلك وايضا ليس الغالب فيها المغايرة
لان علم الانسان لنفسه وظنه اياها اكثر فان كان احد
الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمنع الاتحاد
في هذا الباب وفي غيره ان اخر الفاعل متصلا مستترا مفسرا
بالمفعول فلا يجوز زيد اظن قائما ولا زيد اضرب يريد ظن نفسه
وضرب نفسه اما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن
زيدا قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما في المغني مع
زيادة من الدماميني وفي المغني وغيره انه يجب فيما وهم كون

الفا

الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقديم نفسي نحو
وهزي اليك اي اضمم اليك جنا حك امسك عليك وجد اي الين
نفسك وقس قوله وذلك اي تخصيص ما ذكرها قبل هيئة
بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ قوله تاثير الفعل اي تاثير اثار
الفعل غيرها في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان
متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف افعال هذا الباب فان
متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيدا قائما فمراده
بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان افعال القلوب
ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية قوله التي
تدل اي دلالة تضمنية قوله اسلم الخ الواقعة مفاعيل
ثانية قالبا قوله بخلاف افعال التصيير فان متناولها
الذات فهي قعدية في الفعل قوله لضعف شبهها بافعال
القلوب اي غيرها اي فلا يضر اليه والى ضعفها الحاصل لغيرها
ايضا من افعال القلوب وهو ما ذكره السيد الفاضل ضعف اخر
وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاثة
ضعفات فلا يقال ان تقليل الكلم يقتضي قوة التعليق والالغاء
فيها بالاولى قوله كذا اقله قال الدماميني هذا مذهب
الاعلم وذهب غيره الى انها تتصرف وهو الصحيح لكن ابن السكيت
تعلمت انا فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها ان يذيد خلبا
الالغاء والتعليق قوله الزم ما من مجهول الخ يلزم على هذا
الاعراب تقدم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والصحيح
جوازه ولو رفع الاسم على انه مبتدا اول وهب مبتدا ثان وقد
الزما جزء الثاني والرابط محذوف تقديره الزمه لسلم من ذلك

Copyright King Saud University